منظمة التعاون الإسلامي

OIC/CFM-40/2013/ICHAD/SG-REP

تقرير الأمين العام
بشأن
الأنشطة الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية

(دورة: .....)

كوناكري، جمهورية غينيا

6 – 8 صفر **1435**هـ

9 – 11 ديسمبر **2013**م

تقرير الأمين العام
بشأن
الأنشطة الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي

أود أن أغتنم هذه الفرصة التي أتاحتها لي الدورة الأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي لأقدم عرض عام لأنشطة إدارة الشؤون الإنسانية (إيشاد) منذ أن بدأت عملياتها في أوائل عام 2005 بعد فترة وجيزة من قمة مكة المكرمة على الرغم من أنها أنشئت قانونيًا في يونيو 2008 في أعقاب اعتماد القرار 35/11–ث من الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في كمبالا، جمهورية أوغندا.

أ) التدخلات في حالات الطوارئ

1- برنامج تحالف منظمة التعاون الإسلامي لكفالة الأيتام في باندا آتشيه

بعد وقت قصير من تسلمي مهامي أمينًا عامًا لمنظمة التعاون الإسلامي في يناير 2005، كان حتمًا علي مواجهة تحدي إنساني غير متوقع نجم عن التسونامي الذي ضرب إندونيسيا في أواخر ديسمبر 2004.

سارعت بتشكيل فريق عمل لرعاية الأيتام في باندا آتشيه بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية الذي أدار الأموال التي جمعت خلال حملة التبرعات عبر التلفزيون التي نظمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

تجاوزت النتائج توقعاتنا حيث ارتقت إدارة الشؤون الإنسانية التي كانت لا تزال في مرحلة الإنشاء في ذلك الوقت لمستوى هذا التحدي ونفذت عدة آليات للتعامل مع العدد الضخم من الأيتام الذين فقدوا آباءهم بسبب كارثة تسونامي.

أنشئ لاحقًا مكتب في باندا آتشيه لتلبية احتياجات 25.000 يتيم سجلت أسماؤهم وقت تسونامي عقب التوقيع في 29 يونيو 2005، في صنعاء، الجمهورية اليمنية، على اتفاقية متبادلة بين الحكومة الإندونيسية والمنظمة. وقبل ذلك عقدت لجنة التنسيق اجتماعاها في مقر الأمانة العامة بتاريخ 28 فبراير 2005 بمشاركة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من الدول الأعضاء حيث قررت العمل تحت مظلة التحالف.

في 23 مارس 2007، جددت حكومة جمهورية إندونيسيا ثقتها في البرنامج ووقعت مذكرة تفاهم من خلال حكومتها المحلية مع تحالف المنظمة لرعاية الأيتام في باندا آتشيه. وقد هدف هذا البرنامج الرائد إلى تلبية الاحتياجات الشاملة للأيتام حتى يكبروا ويمكنهم الاعتماد على أنفسهم ويصبحوا منتجين لمجتمعهم مع الحفاظ على هويتهم الثقافية والإسلامية. وقد بلغ عدد الأيتام الذين كفلهم البرنامج حتى الآن 5.310 يتيم بينما لا يزال ينتظر 18.600 يتيم الكفلاء الجدد الذين يوفرون الموارد المالية المطلوبة بشدة للاعتناء بهم.

ولجعل هذا المشروع أكثر مستدامة وكفاءة، أرسلت بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية عدة بعثات إلى باندا آتشيه لتقييم أفضل السبل لتشكيل كيان جديد مشترك للتنظيم والإدارة لتشغيل البرنامج في أداء واجباته.

وأود هنا أن أعرب عن شكري الجزيل لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وإلى الجهات المانحة الرئيسية الأخرى الذين لم يدخروا أي جهد لتلبية الاحتياجات الحيوية لهؤلاء الأيتام.

2- بادانج في إندونيسيا

بعد موجات مد التسونامي كان لزامًا على المنظمة التدخل في إندونيسيا من خلال مكتبها في باندا آتشيه في بادانج في سومطرة الغربية عندما وقعت الكارثة في عام 2009 حيث نشرت موظفيها ونسقت الأنشطة الإنسانية للمنظمات غير الحكومية التابعة للمنظمة أثناء الزلزال.

3- باكستان

بعد تدفق آلاف النازحين في وادي سوات فرارًا من منازلهم أرسلت بعثة ميدانية مشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية إلى هناك في عام 2009 عقدت محادثات رفيعة المستوى مع السلطات الباكستانية ودُعيت بالدول الأعضاء لتقديم المساعدة الإنسانية. وموَّل كل من صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي مشاريع مجدية للمساعدة في استعادة القدرات والمؤسسات.

كما اضطلعت المنظمة في سبتمبر 2010 بدور قيادي في حشد الدعم لباكستان عندما ضربتها كارثة ضخمة تمثلت في فيضانات واسعة النطاق لم تشهدها منذ أكثر من 80 عامًا

حيث اتخذت العديد من المبادرات وقدمت مناشدات لرفع مستوى الوعي بين الدول الأعضاء في المنظمة بما في ذلك عقد مؤتمر للطوارئ الإنسانية في إسلام آباد.

عقدت إدارة الشؤون الإنسانية اجتماعًا بمشاركة ثلاثين (30) منظمة من الدول الأعضاء. وبناء على توصية الاجتماع تأسست وحدة تنسيق في إسلام أباد زودت الدول الأعضاء بتقارير دورية موثقة عن الوضع الإنساني على الأرض ووزعت المساعدات التي تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية الإسلامية.

كما مولت المنظمة بناء 200 وحدة سكنية في ولاية البنجاب والسند بالتعاون مع المنظمة الباكستانية للشباب. وقد اكتمل الجزء الأول الذي يتألف 100 منزل ومركز مجتمعي ومدرسة واستلمه المستفيدون في حين ينتهي الجزء الثاني الذي يتألف من 125 منزلاً ومدرسة ومركز مجتمعي ومسجد ويُسلَّم في نهاية عام 2013 على أبعد تقدير. وقد حضرت في يناير 2011 حفل افتتاح مشروع 600 بيت الذي ترأسه سعادة رئيس الوزراء يوسف جيلاني.

4- اليمن

تواجه اليمن حالة طوارئ معقدة لا تلقى الاهتمام الكافي ويعوزها التمويل تشمل نزوحًا كبيرًا بسبب الصراع وأزمة أمن غذائي تتصاعد تدريجيًا وسوء تغذية وتفشي للأمراض المعدية.

زارت وفود المنظمة الإنسانية الحدود الغربية لليمن حيث أجبرت الحرب الأهلية الآلاف على الفرار من ديارهم وأنشئ هناك مستشفى ميداني يضم أكثر من 60 سريرًا في مخيم المزرق للنازحين ونفذت العديد من الأنشطة الطبية بالتعاون مع منظمة أطباء بلا حدود للمساعدة في تخفيف معاناة المحتاجين في مجال الرعاية الصحية. كما قدمت الخدمات الصحية الحيوية إلى أكثر من 60.000 نازح ممن فروا من محافظة صعدة على مدى ثلاث سنوات بالتعاون مع أطباء بلا حدود وقد سُلمت المستشفى إلى وزارة الصحة اليمنية في 8 يوليو 2013 تنفيذًا لتعهد لمنظمة للحكومة اليمنية بهذا الشأن.

غير أن العنف المتصاعد قد عرقل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ما أدى إلى تفاقم سوء التغذية على نطاق واسع لتؤثر على حوالي عشرة ملايين نسمة. كما تواصل تدفق ما يقرب من مليون من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من منطقة القرن الأفريقي بسبب النزاعات

والمجاعة ما يفرض عبئًا إضافيًا على الموارد الوطنية المحدودة للبلاد. بعد ذلك، أعدت الحكومة اليمنية بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خطة إنسانية طارئة بقيمة 560 مليون دولار للاستجابة لهذا الوضع.

بمبادرة من المنظمة زار وفد مشترك من الوكالة الأمريكية للتنمية والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليمن في أوائل يونيو 2012 لتسليط الضوء على ملف اليمن بين المانحين الدوليين. ثم أنشئت المنظمة مكتبًا ميدانيًا في صنعاء لمساعدة اليمن في التعامل مع التحديات الإنسانية المختلفة. وتعرب المنظمة عن عميق الامتنان لدول مجلس التعاون الخليجي برئاسة المملكة العربية السعودية لدعمها الراسخ والمستمر لليمن سواء في المجالات السياسية والإنسانية.

غير أنه من المحزن أن نلاحظ أن الوضع الإنساني المتدهور في اليمن يؤثر سلبًا على الانتقال السياسي الجاري في البلاد. ولذلك أكرر دعوتي لجميع أصحاب المصلحة الإنسانيين داخل المنظمة وعلى المستوى الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة إلى اليمن في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخه.

5- السودان

نظمت المنظمة مؤتمرًا دوليًا للمانحين لإعادة تأهيل وإعمار دارفور في القاهرة في 21 مارس 2010 برئاسة مشتركة لكل من مصر وتركيا قدمت بعده العديد من الجهات المانحة تعهدات كبيرة بلغت قيمتها منذ ذلك الحين 850 مليون دولار أمريكي بشأن الترتيبات اللازمة لإنشاء بنك دارفور للتنمية برأسمال قدره 2 مليار دولار أمريكي. وتحقيقًا لهذه الغاية، ونظرًا للوفاء بنسبة 85٪ من التعهدات حتى الآن نُظمت عدة اجتماعات في الخرطوم والدوحة على التوالي لتسريع عملية إطلاق أنشطة هذا البنك الهام الذي سيلعب دورًا بعيد المدى في تطوير إقليم دارفور.

6- الصومال

تمر الصومال بأوقات صعبة وحاسمة منذ عام 1991 وخلال المجاعة القاتلة التي ضربت الصومال في إبريل 2011 أنشأت المنظمة مكتب الشؤون الإنسانية والتنسيق الذي نسق في

ذروة الأزمة عمل 40 من وكالات المعونة الدولية والمحلية على الصعيد الوطني بهدف زيادة فعالية المساعدات وضمان الاستجابة في الوقت المناسب لحالات الطوارئ. كما يقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم للنازحين وغيرهم ممن تأثرت أرزاقهم بالمجاعة لكي تعبر الصومال مرحلة التعافي وتصبح أكثر تحملاً للصدمات الخارجية من خلال العودة الطوعية إلى الوطن وتوفير سبل العيش لهم من خلال الدعم الذي يشمل توفير المياه وخدمات الرعاية الصحية الأولية وفرص توليد الدخل. ويقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية البرامج من خلال تحالف المنظمات غير الحكومية ويعمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وخلال فترة المجاعة ساهم فريق الاستجابة الإنسانية الطارئة التابع للمنظمة في تخفيف محنة ما يزيد عن مليوني نسمة من خلال توزيع أكثر من 95.000 طن من المواد الغذائية وكان هذا محل التقدير البالغ من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

ويعقد مكتب المنظمة في الصومال اجتماعات منتظمة للتعامل مع أمور التنسيق والأنشطة القطاعية مثل الصحة والإغاثة والغذاء والماء والصرف الصحي والتحديث العام.

وفي هذا السياق، أجري تنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المختلفة لتبادل المعلومات بشكل فعال بشأن تنفيذ برامج الطوارئ وقد تعاونت في الاستجابة للحاجة التي تم تحديدها. وكان برنامج العودة الطوعية للنازحين في مقديشو إحدى المبادرات التي عملت عليها المنظمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة معًا على نحو وثيق. وبالمثل، اُستخدمت هذه الشراكة الثلاثية لإطلاق مبادرة لنقل مخيمات/ مستوطنات النازحين المكتظة إلى مواقع جديدة. كما أطلقت المنظمة بالتنسيق مع الحملة الوطنية السعودية برنامج طموح لحفر الآبار ومراقبة تنفيذه وذلك لتجنب الازدواجية مع المنظمات الأخرى العاملة في نفس القطاع.

وبالمثل، تنسق المنظمة أنشطة توزيع المياه في (10) مواقع كجزء من مشروع صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال. وقد كان هذا المشروع مهمًا للغاية للنازحين لضمان حصولهم على ما يكفي من المياه في أماكن إقامتهم حيث تم بناء 10 خزانات مياه مرتفعة بسعة 50 برميل لكل منها وبلغ إجمالي عدد المستفيدين من هذا المشروع 39.000 وشخص يوميًا وتسلمت ما يقرب من 15.000 أسرة 57–60 لترًا في اليوم للاستهلاك اليومي.

كما وقعت المنظمة في أواخر عام 2012 مع الحملة الوطنية السعودية برنامج إعادة التأهيل لمدة ثلاث سنوات بقيمة 72 مليون دولار لتغطية المشاريع في القطاعات الخمسة ذات الأولوية: التعليم والصحة والزراعة وسبل المعيشة والماء. ويُستكمل البرنامج في عام 2015 مع تخصيص 50% من الموارد المالية لقطاع التعليم.

7- فلسطين

لطالما كانت المنظمة نشطة للغاية في غزة في إطار تعبئة الموارد من الدول الأعضاء والمجتمع المدني لمرحلتي الإغاثة والتعافي. وقد نُفذت العديد من المشاريع مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية ومختلف أصحاب المصلحة من بينها افتتاح عيادة متخصصة في طب العيون وإرسال العديد من القوافل الإنسانية إلى هناك. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج مساعدة غزة بدأ بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر عام 2008. وقد بلغ إجمالي قيمة المساعدات المباشرة وغير المباشرة المقدمة للقطاع في إطار هذا البرنامج أكثر من 50 مليون دولار أمريكي. وقد ساهم عدد كبير من الدول الأعضاء ومجموعة من منظمات المجتمع المدني في هذا البرنامج. **(تقدم معلومات إضافية عن غزة قريبًا)**

8- النيجر

لطالما أعاق نقص الغذاء جهود النيجر من أجل التنمية المستدامة. وفي يوليو 2007، عُقد مؤتمر للمانحين في الدوحة، قطر، لمساعدة النيجر في حل هذه القضية التي طال أمدها. ففي 2010 كانت هناك في عام 2010 مجاعة خطيرة هددت حياة 7 ملايين شخص يمثلون نصف سكان النيجر. وقد وزعت المنظمة 2.000 طن من الحبوب (الدخن) في 5 مقاطعات ومولت مشروعين متوسطي الحجم في مجال الري والبيئة. وسبق هذا إنشاء مكتب المنظمة للتنمية والتنسيق في نيامي في منتصف يوليو 2009.

أرسلت وفدًا رفيع المستوى برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية إلى النيجر في عام 2012 ووقع على 41 مشروعًا مع الوزير الأول للشؤون الخارجية. ويجري تنفيذ كل هذه المشاريع حاليًا وهي 11 مزرعة و30 بئرًا. بخصوص المشاريع الخمسة المتبقية الخاصة بالاستزراع السمكي، فمن الجدير بالذكر أنها قد اكتملت في أوائل عام 2013 ومُنح جميع المستفيدين معدات الصيد اللازمة لتنفيذ أنشطتها. وبالعودة إلى المشاريع الزراعية، أود أن

أحيطكم علمًا بأن مساحة أصغر مزرعة تبلغ 8 هكتارات في حين تبلغ مساحة أكبرها 100 هكتار.

ولدي أمل أن افتتح رسميًا بحلول منتصف ديسمبر عام 2013 جميع المشاريع الستة والثلاثين المتبقية مع فخامة رئيس جمهورية النيجر الذي أعرب عن امتنانه للمنظمة وجميع المانحين الذين منحوا الفرصة لبلاده لكسر الحلقة المفرغة من الجفاف المتكرر والفقر.

9- بوركينا فاسو

ضربت فيضانات واسعة النطاق بوركينا فاسو في سبتمبر 2009 وأرسل وفد من المنظمة إلى واجادوجو وأعد تقريرًا شاملاً وزع على الدول الأعضاء. كما استفادت الحكومة من مساهمة مالية رمزية لتشكيل لجنة معنية بالطوارئ.

10-اتحاد جزر القمر

زارت العديد من البعثات الميدانية جزر القمر كما أُرسلت تقارير إلى الدول الأعضاء في المنظمة لمساعدتها هـ عندما تعرضت لأمطار غزيرة دمرت البنى التحتية والمنازل. وتعاونت المنظمة مع جامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية لتنظيم مؤتمر دولي للمانحين في أواخر عام 2009 لاتحاد جزر القمر استضافته قطر.

11-غينيا كوناكري

أرسلت بعثة ميدانية مشتركة للمنظمة في يناير 2009 إلى كوناكري بعد تغيير القيادة لتقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد هناك. وأطلعت الدول الأعضاء في المنظمة لاحقًا على نتائج الزيارة ودُعيت إلى تقديم المساعدة الإنسانية.

12-قيرغيزستان

اضطلعت المنظمة بدور محوري في تنسيق المساعدات في أعقاب الاضطرابات المدنية التي وقعت في قيرغيزستان من خلال التنسيق مع المنظمات غير الحكومية الإسلامية ومختلف أصحاب المصلحة. كما دعوت جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى تقديم المساعدات العينية والمالية لقيرغيزستان بعد الزيارة الميدانية للمنظمة في عام 2010.

13-الفلبين

زار وفد مشترك للمنظمة الفلبين في ديسمبر 2011 بعد الدمار الذي سببه إعصار سيندونج في جنوب الفلبين. كما جرت زيارات ميدانية إلى كاجون دي أورو وإليجان ووزعت المساعدات الغذائية والمواد غير الغذائية على أكثر من 21.000 شخص بغض النظر عن عقيدتهم ودينهم..

أرسلت مؤخرًا بعثة إنسانية مشتركة بين المنظمة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى مانيلا وكوتاباتو ودافاو للتعرف بشكل مباشر على الحالة الإنسانية السائدة في جنوب الفلبين وتقييم أفضل السبل والوسائل لتطوير الاستعداد والاعتمادية في مواجهة الكوارث الطبيعية المتكررة.

انضمت الدول الأعضاء في المنظمة من منطقة الخليج أيضًا إلى البعثة التي أتاحت لدبلوماسييها التعرف بأنفسهم على مدى ضعف السكان الذين يعيشون في جنوب الفلبين.

14- اتحاد ميانمار

في أعقاب الاشتباكات العرقية المميتة في ولاية راخين ونزوح أعداد كبيرة من الروهينجا طلبت من الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية زيارة ميانمار في أغسطس 2012 مع وفد رفيع المستوى تضمن نائب الرئيس السابق لإندونيسيا والعديد من أصحاب المصلحة الدوليين من العالم الإسلامي. التقى الوفد مع كبار المسؤولين في ميانمار ورئيس الجمهورية وزار مخيمات النازحين وخلص إلى استنتاج مفاده أنه يجب إرسال فريق إنساني جديد تابع للمنظمة إلى يانجون. وفي أوائل سبتمبر 2013، ذهب فريق إنساني بقيادة الممثل الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك إلى ميانمار لمناقشة أفضل السبل والوسائل لتوفير المساعدة الإنسانية للنازحين وزار أعضاء الفريق يانجون وسيتوي وني باي تاو، العاصمة الجديدة لميانمار، وتمكنوا من توقيع مذكرة تعاون مع وزير الشؤون الحدودية. كما أرسلت بعد أسبوعين فريقًا آخر إلى ني باي تاو لحضور مؤتمر التنمية حول مستقبل ولاية راخين.

بعد ذلك عقد مؤتمرين للمانحين في الدوحة وكوالمبور بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية الراغبين في العمل في ميانمار وجُمع 25 مليون دولار لتلبية احتياجات الضعفاء والمحتاجين في ولاية راخين. غير أنه لسوء الحظ قررت الحكومة المركزية في نوفمبر 2012 عدم تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم الموقعة مع المنظمة.

وقد استخدمت جميع الإمكانيات المتاحة لي حتى تاريخه لإعادة تفعيل مذكرة التفاهم لتمكين المنظمة من أن يكون لها وجود إنساني في كل من يانجون وسيتوي ولكن دون جدوى رغم إرسال عدة خطابات رسمية إلى الرئيس ووزير الشؤون الخارجية ووزير الشؤون الحدودية الجديد.

غير أن بعض المنظمات غير الحكومية التابعة للمنظمة نجحت في الدخول إلى ميانمار وتعمل حاليًا في ظل ظروف صعبة للغاية لمساعدة الروهينجا الذين يعانون الاضطهاد والحرمان من أية مساعدات إنسانية. لذلك فإنني أدعو المسلمين إلى بذل جهود مستمرة لمساعدة الروهينجا الذين تخلى عنهم الجميع وتُركوا دون أي مساعدة في مجال الطعام والمواد غير الغذائية والصحة والتعليم وسبل العيش وما إلى ذلك.

15- سوريا

أوفدت أول بعثة تقييم إنسانية مشتركة من المنظمة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى سوريا في مارس 2012 ومكثت حوالي أسبوعين تحت إشراف الحكومة السورية. كانت التجربة هامة حيث أتاحت لأعضائها جمع معلومات واقعية حول العدد الدقيق للمتأثرين من الأزمة واحتياجاتهم الإنسانية الحقيقية من خلال زيارة محافظات حمص وحماة وطرطوس واللاذقية وحلب وإدلب وركاء ودرعا ودير الزور وريف دمشق على التوالي. كما لاحظت البعثة المشتركة أن أكثر المتضررين وأسرهم يواجهون صعوبات في الحصول على الغذاء والمواد غير الغذائية الأخرى بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد. بعد ذلك، وجهت العديد من المناشدات الملحة للدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي بأسره للتحرك قُدمًا وتقديم المساعدة للمتضررين في سوريا. وعلى هامش المهمة التقى أعضاء وفد المنظمة مع نائب وزير الخارجية السوري وغيره من كبار المسؤولين وبحثوا فتح مكتب للشؤون الإنسانية تابع للمنظمة في دمشق. بعد ذلك عُلقت عضوية سوريا في المنظمة وتوقفت المناقشات مع السلطات السورية. غير أن المنظمة قررت العمل من الدول المجاورة التي تستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين. وتحقيقًا لهذه الغاية، أود أن أعرب عن امتناني العميق لحكومة جمهورية كازاخستان التي تبرعت من خلال المنظمة بمبلغ 200.000 دولار أمريكي لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين في الأردن كما تبرعت بمبلغ مماثل إلى اللاجئين السوريين في لبنان.

استخدمت المنظمة التبرع الأول من كازاخستان لشراء 80 قافلة للاجئين السوريين في الأردن. وجرى حفل التسليم في عمان وسوف يزور وفد من المنظمة لبنان قريبًا للتنسيق مع السلطات اللبنانية حول أفضل السبل لإنفاق الاموال المخصصة للاجئين السوريين هناك.

وبالمثل، أنشأت المنظمة مكتب اتصال في اسطنبول مع بعض الشركاء المحليين الذين يعملون في كيليس وهي قريبة على الحدود مع سوريا. والأهم من ذلك أنشئ مركز نفسي تجريبي في كيليس للنازحين السوريين ليكون الأول من نوعه في هذه المنطقة وقد أدرك جميع أصحاب المصلحة الإنسانية فائدته لمجتمع اللاجئين المتنامي في هذه المنطقة.

كما اضطلعت المنظمة بدور نشط في مختلف دورات منتدى سوريا الإنساني الذي يُعقد شهريًا في جنيف لمناقشة سبل المضي قدمًا بشأن تدهور الوضع الإنساني في سوريا.

16–منطقة الساحل

زرت قبل الأزمة في مالي في الفترة من 31 مايو – 8 يونيو 2011 عدة بلدان أفريقية شملت بنين وتوجو وسيراليون وغينيا بيساو وجامبيا والسنغال والنيجر. وقد أتاحت لي هذه الجولة الفرصة لتقييم الوضع الإنساني لمنطقة الساحل. وفي هذا الإطار، اتخذت العديد من المبادرات وأرسلت رسائل إلى العديد من دول المنظمة أحثهم على تعزيز تعاونها الاجتماعي والاقتصادي مع الدول التي زرتها.

تشهد منطقة الساحل في واقع الأمر حالة إنسانية صعبة للغاية حيث يحتاج ما يقرب من 18 مليون شخص إلى مساعدات غذائية بسبب الكوارث الطبيعية أو التي يصنعها الإنسان. لقد وجهت في هذه المناسبة عدة نداءات إلى كل الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي للتدخل وتقديم المساعدة اللازمة لموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد والسنغال وغيرها من دول المنطقة. ومن المتوقع أن يؤدي عدم انتظام الأمطار خلال الموسم الماضي إلى تعميق أزمة العجز الغذائي الذي تفاقم جراء الأزمة في مالي التي حولت الآلاف إلى لاجئين أو نازحين. ووفقًا لمصادر موثوق بها، فقد فر ما يقارب 300.000 مالي من بلدهم ولجئوا بشكل رئيسي إلى الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو. ورغم التحسن الطفيف في الوضع مؤخرًا لا يزال الوضع الإنساني في انتظار التحسن.

يتطلب هذا الوضع اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من العبء الملقى على كاهل البلدان المضيفة. فهناك في مالي وحدها أعداد لا تحصى من النازحين الذين لم يسبق لهم الانتقال من شمال البلاد إلى أماكن أخرى داخل حدود مالي. وقد نوه العديد من المراقبين أيضًا بوجوب

تنفيذ بعض الإجراءات المبتكرة ترتكز على بناء القدرات لتفادي الكوارث الطبيعية الكبرى في هذه المنطقة والحيلولة دون معاناة الضعفاء من العواقب الوخيمة للجوع والمجاعة.

تؤمن المنظمة إيمانًا راسخًا أن تطوير قدرات الناس يجعلهم في مأمن من الدورات المتكررة للجفاف التي تمحي عقود من التنمية. هذا هو سبب قيام المنظمة في أكتوبر 2012 بجولة شراكة مشتركة للنيجر ومالي وبوركينا فاسو لإجراء تقييم شامل للاحتياجات الحقيقية والوضع الإنساني السائد هناك مع شركائها مثل قطر وبروناي وكازاخستان والبنك الإسلامي للتنمية والهلال الأحمر التركي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والعديد من المنظمات الخيرية في دول الخليج الأخرى.

تكللت الجولة بالنجاح وقدمت نتائج هامة وأدرك أعضاء بعثة الشراكة الواقع الاجتماعي والاقتصادي الأليم في منطقة الساحل ولا سيما في مالي والنيجر وبوركينا فاسو الأكثر معاناة من الأثر السلبي للأزمة الإنسانية التي تتكشف في المنطقة بأكملها حيث سُجل أكثر من 18 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي من بينهم 5 ملايين طفل يعانون من سوء التغذية ومعرضون لأمراض قاتلة بسبب هذا.

وللتخفيف من معاناة الضعفاء الذين تأثرت معيشتهم من جراء الأزمة في مالي، وضعت المنظمة برنامجًا إنسانيًا إستراتيجيًا بقيمة **100 مليون دولار أمريكي** يتمحور حول النقاط التالية:

- المساعدة الغذائية واللوجستية ودعم سبل العيش.
- برامج المساعدة الطبية والتغذية.
- توفير المأوى والنظافة والحماية.
- التعليم والتدريب المهني.

لم تتمكن المنظمة من تنفيذ هذا البرنامج الهام على الرغم من المناشدات المختلفة والمتكررة التي أجريتها حتى الآن. وأود أن أعرب مجددًا عن الشكر والامتنان إلى كل من حكومتي جمهورية الكاميرون وغيانا على التبرع السخي بقيمة 100.000 و10.000 على التوالي لأبناء الشعب المالي من خلال الأمانة العامة للمنظمة لتقديم الدعم لهم في محنتهم. كما نثني على

جهود الحكومة المصرية لتقديمها مساعدة إنسانية متنوعة إلى مالي والدول المجاورة لها التي يتواجد بها آلاف اللاجئين.

كما حضرت المنظمة مؤتمر المانحين للتنمية في مالي المنعقد في بروكسل في 15 مايو 2013. وأود أن أعرب عن امتناني نيابة عن حكومة مالي إلى البنك الإسلامي للتنمية والإمارات العربية المتحدة ومصر وتركيا والكويت وماليزيا وروسيا وتونس والجزائر وسيراليون وقطر وتشاد والمملكة العربية السعودية وكوت ديفوار والمغرب والسنغال ونيجيريا وبنين وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتوجو لمساهماتها النقدية أو العينية السخية لمساعدة مالي في جهودها للتأهيل والتنمية.

ب) صناديق منظمة التعاون الإسلامي

تشرف إدارة الشؤون الإنسانية على عمل صناديق المنظمة العاملة في أفغانستان والبوسنة والهرسك وسيراليون. وقد أنشئ كل من هذه الصناديق بموجب قرار وزاري لمساعدة هذه البلدان المستفيدة التي تأثرت من كوارث كبرى والتغلب على الآثار السلبية لهذه الأزمات.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الصناديق قد أسهمت بشكل كبير في بناء السلام وتعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة بعد توقيع اتفاق السلام وبالتالي تسهيل عودة النازحين واللاجئين في البلدان المعنية وهو أمر حاسم للغاية. وفي البوسنة والهرسك على سبيل المثال حيث تمثل عودة اللاجئين المسلمين قضية استراتيجية وفقًا لأحكام اتفاق دايتون بذل صندوق المنظمة قصارى جهده لخلق بيئة مناسبة ومواتية لعودة اللاجئين إلى المناطق التي كان يقطنها المسلمون في السابق. وتعتمد هذه الصناديق على الدعم الطوعي من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والبلدان المعنية. ولكل صندوق اتفاقية مقر ومكتب دائم وعدد من الموظفين لتنفيذ المشاريع بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وأود أن أعرب عن الشكر لجميع الدول الأعضاء والمؤسسات التي ساهمت بسخاء في تمويل هذه الصناديق خصوصًا قطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وبروناي دار السلام وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، ينبغي التنويه أن هذه الصناديق تواجه قيودًا خطيرة للغاية لقلة مواردها المالية. وقد وجهت عدة نداءات للدول الأعضاء في المنظمة والجهات الخيرية لتجديد قدراتها المالية ولكن لم تسفر مبادراتي حتى الآن عن نتيجة حاسمة.

وقد قبلت حكومة قطر مؤخرًا تزويد هذه الصناديق بتسهيلات على مستوى الأمانة ولكن باستضافتهم تحت مظلة واحدة وتلبية بعض النفقات العاجلة.

ت) المنظمات غير الحكومية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

نظرًا للدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في القطاع الإنساني، قررت المنظمة تشكيل شراكة قوية وطويلة الأمد معها في إطار إنشاء هيئة استشارية. وتحقيقًا لهذه الغاية، عُقدت سلسلة من المؤتمرات في السنغال (2008) وليبيا (2009) وقطر (2010) والسودان (2011) مكنت المنظمة من إضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية الإنسانية العاملة في العالم الإسلامي من خلال توفير وسيلة لفحص المنظمات غير الحكومية والتغلب على مشاكل الاعتراف التي تواجه بعضًا منها كما منحت فرصة للمنظمات غير الحكومية للتفاعل بشكل وثيق فيما بينها وبين أصحاب المصلحة الإنسانية الدوليين. واعتمدت مدونة سلوك للمنظمات غير الحكومية في الاجتماع الأول الذي عقد في السنغال وتلاه عدة اجتماعات لفريق الخبراء حتى اعتماد قواعد منح الوضع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية الإنسانية في منظمة التعاون الإسلامي في الدورة 39 لمجلس وزراء الخارجية في جيبوتي. وقد اختير ما يقرب من عشرين منظمة غير حكومية لمنحها هذا الوضع الاستشارية بكل ما له من مزايا.

ث) التعاون مع أصحاب المصلحة الإنسانية الدوليين

يمثل تعزيز التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الإنسانية الدوليين الأساسيين أهمية قصوى لنجاح أي عمل. وقد عملت المنظمة بلا كلل لتحقيق هذه الغاية حيث استقبلت إدارة الشؤون الإنسانية العديد من الوفود الزائرة من جميع أنحاء العالم لتطوير روابط قوية على جميع المستويات فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية ونتج عن هذا تفاعل مثمر وتوقيع مذكرات تفاهم مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يعد أحد الشركاء الإستراتيجيين لإدارة الشؤون الإنسانية وأيضا مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وإدارة التنمية الدولية وجمعية الهلال الأحمر السعودي والهلال

الأحمر اليمني ومنظمة أطباء بلا حدود والمعونة الإسلامية وغيرها. كما أن للإدارة تعاون جيد مع إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث والوكالة السويسرية للتنمية والوكالة التركية للتعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية وجمعية الهلال الأحمر القطري والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية وأطباء بلا حدود والمعونة الإسلامية والمعونة النيوزيلندية وغيرها. والأهم من ذلك أن المنظمة والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفذوا إطارًا ثلاثيًا يهدف لبناء القدرات داخل إدارة الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الإنسانية التابعة لها.

ج) توثيق التعاون مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بينما تجري جميع هذه الأنشطة ينبغي أيضًا وضع أفضل الاستراتيجيات بشأن سبل ووسائل التعاون بشكل أكفأ مع الدول الأعضاء في المنظمة. ومن الجدير بالذكر أن هذه المهمة نفذت بالتوازي مع معالجة التحديات الإنسانية الملحة الطارئة الناجمة عن أسباب عديدة.

وتحقيقًا لهذه الغاية، عقدت عدة اجتماعات لفرق الخبراء لمنح إدارة الشؤون الإنسانية الجديدة الأدوات القانونية والمفاهيمية اللازمة للعمل بطريقة فعالة ومنسقة مع الدول الأعضاء.

نفذ قدر كبير من العمل التحضيري بدءًا من صياغة الأوراق المفاهيمية إلى اجتماعات فرق الخبراء والعديد من الأمور الأخرى ذات الصلة التي أدت في النهاية إلى اعتماد قرار بإنشاء إدارة الشؤون الإنسانية في يونيو 2008 في الدورة 35 لمجلس وزراء الخارجية في كمبالا، جمهورية أوغندا.

تبع هذا قرار آخر في مايو 2009 خلال مجلس وزراء الخارجية الذي عقد في دمشق، الجمهورية العربية السورية، وبحلول يونيو 2009 انتهى التشكيل الهيكلي الإدارة الشؤون الإنسانية الجديدة للعمل بولاية واضحة وأهداف إستراتيجية. وتتمثل ولاية الإدارة في وضع إستراتيجية إنسانية إسلامية واضحة بالاعتماد على أفضل الممارسات والخبرات للدول الأعضاء في جهود الإغاثة الإنسانية. وتتمحور أهدافها الإستراتيجية حول إحدى عشرة (11) نقطة رئيسية هي:

1) زيادة الوعي.
2) تعبئة الإغاثة في حالات الطوارئ.
3) تعزيز أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.
4) تقديم المساعدة الإنسانية.

5) تنفيذ آليات رد الفعل السريع وحشد الموارد.
6) تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للدول الأعضاء.
7) المساهمة في إعادة التأهيل والتعافي بعد حالات الطوارئ.
8) وضع آلية تنسيق لأجهزة الإغاثة.
9) تعزيز قدرات إدارة الشؤون الإنسانية في منظمة التعاون الإسلامي.
10) التنسيق لبن صناديق وبرامج المنظمة والإشراف عليها.
11) تطوير شراكات إستراتيجية بما يتماشى مع ميثاق المنظمة وبرنامجها للعمل العشري.

ح) صندوق الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ

تتطلب تزايد وتيرة الكوارث في العالم الإسلامي تفكيرًا جادًا يتضمن وضع إستراتيجية لمعالجة هذه الظاهرة لتمكين الأمانة العامة من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الملحة لضحايا الكوارث. وتحقيقًا لهذه الغاية، اقترحت إنشاء صندوق للاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ في الأمانة العامة يمول من المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والجهات الخيرية برأسمال مقترح 100 مليون دولار أمريكي يستخدم لتمكين المنظمة وشركائها الإنسانيين التنفيذيين من تقديم الاستجابة اللازمة في الوقت المناسب لإنقاذ الأرواح والتعافي الفوري للمتضررين من الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ عندما تضرب الكوارث العالم الإسلامي.

وقد ناقش فريق الخبراء المعني ووضع لوائح حول عمل صندوق الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في المنظمة والنظام المالي الذي يحكم العمليات الميدانية لإدارة الشؤون الإنسانية.

عقد اجتماعان لفريق الخبراء في فبراير ويونيو عام 2013 لتنفيذ الفقرة التاسعة من القرار رقم 39/1–إيشاد الذي أقرته الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد خلال الفترة من 15–17 نوفمبر 2012 في جيبوتي، جمهورية جيبوتي، وبما يتوافق كذلك مع أحكام الفقرة 115 من البيان الختامي للدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد يومي 6 و7 فبراير 2013 في القاهرة، جمهورية مصر العربية التي ***"تكلف الأمين العام بعقد اجتماع لفريق الخبراء لإتمام المناقشات الخاصة بإعداد وثيقة لإنشاء صندوق طوارئ خاص وعرضها على الدور القادمة لمجلس وزراء الخارجية"***.

خ) التوصيات والاستنتاجات

أ) أدعو الدول الأعضاء إلى مساعدة الأمانة العامة بتزويدها بالإحصاءات في حينه التي تتضمن معلومات عن الأزمات والكوارث الإنسانية للأهمية البالغة لهذه المعلومات في

تمكين إدارة الشؤون الإنسانية من القيام بمهامها في مجالات تنسيق الاستجابات وتعبئة الموارد ونشر المعلومات للشركاء والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني.

ب) كما توجد حاجة ملحة وحيوية وعاجلة لإنشاء صندوق للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في المنظمة تحت مظلة الأمانة العامة للتعبير عن العمل الإسلامي الجماعي في المجال الإنساني وإغاثة السكان الأكثر ضعفًا في حال وقوع أي كارثة في أي من دولنا الأعضاء.

ت) ينبغي على الدول الأعضاء في المنظمة دعم إدارة الشؤون الإنسانية لتتمكن من الأداء بفعالية بما فيه صالح الأمة. إن أهمية القضايا الإنسانية تتزايد في العالم ولا يمكن للمنظمة أن تبقى بمعزل عن هذه الأنشطة الدولية.

ث) في الختام، أعتقد بصدق أن هذا هو الطريق قدمًا للمنظمة ليكون لها تأثير إيجابي وملموس في المشهد الإنساني. فهناك تكرار للأزمات الإنسانية وقد مرت معظم دولنا الأعضاء بأوقات عصيبة بسبب الكوارث الإنسانية الكبرى التي شكلت عبئًا ثقيلاً على شعوبها ولا يمكن للمنظمة أن تعتمد فقط على التعاون الدولي الخارجي للتخفيف من آثار الكوارث وأثرها السلبي على شعوب الدول الأعضاء. علينا أن نعمل معًا لتفادي الكوارث وأيضًا لتقديم المساعدة إلى الضعفاء والمحتاجين في أوقات الشدة.

– – –